

لَحَافِظُونَ ﴿ [الحجر: ٩] لا دليل فيها لمنكرى حجية السنة مهما احتالوا. فالخيبة ملازمة لهم ملازمة ظلالهم لأجسادهم.

أما استدلالهم بأن السنة ظنية لا قطعية، فمردود عليهم لأن هذه «الظنية» كما توصف بها السنة يوصف بها كثير من أدلة الأحكام في القرآن:

لأن القرآن وإن كان قطعي الثبوت فدلالته الاحتمالية أو الظنية لا تكاد تخصى. ولم يجرؤ أحد أبداً على القول بأن القرآن ليس مصدراً للتشريع فيما كانت دلالاته احتمالية ظنية وهؤلاء يلزمهم أن يسووا بين ظنيات السنة، وظنيات القرآن، فإما أن يقرروا بهما معاً فيهدوا وإما أن ينكروهما معاً فيضلوا.

وإذا قالوا إن بين ظنيات القرآن وظنيات السنة فرقا هو:

أن ظنيات السنة تكون في أصل الدليل، وهو الحديث، ثابت أم غير ثابت.

وظنيات القرآن لا تكون في أصل الدليل، وإنما في فهم معنى الدليل.

إذا قالوا هذا، قلنا لهم:

إن الاعتبار في القرآن والسنة معاً هو النظر في الدلالة لا في أصل الدليل وحده، لأن ظنية الدليل يترتب عليها ظنية الدلالة.

فالمعول عليه في القرآن والسنة هو الدلالة المستفادة من الدليل (الآية - الحديث) فالأمر يؤول في النهاية إلى الدلالة. وظنية الدلالة كما توجد في السنة توجد في القرآن. فلماذا تفرقون بين المتساويين أيها المرجفون؟

إن الإصرار على الباطل، مع دلائل الحق، أمر يدعو إلى الإتهام يسوء النية والقصد، لا بالخطأ في الاستدلال. وهذا ديدن منكرى السنة، منذ أول شبهة تصدنا لها من شبهاتهم إلى هذه الشبهة التي هي آخر مسمار في نعوشهم. ولكنه مسمار غليظ وستكوى به وجوههم وجنوبهم وظهورهم في نار جهنم.

حجية السنة:

لم تطاوعنا النفس أن نكتب «أدلة حجية السنة» لأن السنة ليست في